

المجلد  
الاول  
الجزء الاول



# الجمهورية العربية السورية

## للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٢٦ رمضان سنة ١٣٩٥ هـ . الموافق ١ تشرين الاول سنة ١٩٧٥ م . العدد ٢٥٨٣

### الفرس

صفحة	
١٥٩٦	قانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٥ قانون المركز الجغرافي الاردني
١٦٠٠	نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٧٥ نظام المركز الوطني للوثائق
١٦٠٣	نظام رقم (٨٦) لسنة ١٩٧٥ نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة الاردنية
١٦٠٥	نظام رقم (٨٧) لسنة ١٩٧٥ نظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الاردنية
١٦١٤	الاتفاقيات
١٦٢١	اصلاح

مطبعة القوات المسلحة الأردنية

مكتبة من الشاهلي

## نحسب الله الملك عبد الله بن الحسين

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٩/٧

تصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٥

## قانون المركز الجغرافي الاردني

~~~~~

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون المركز الجغرافي الأردني لسنة ١٩٧٥) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ يكون للكليات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك:

- |                        |                                            |
|------------------------|--------------------------------------------|
| أ - المركز             | المركز الجغرافي الأردني .                  |
| ب - اللجنة العليا      | لجنة المركز الجغرافي الأردني العليا .      |
| ج - المدير العام       | مدير عام المركز الجغرافي الأردني .         |
| د - الشبكات الجيوديسية | النقاط الأساسية الثابتة من مختلف الدرجات . |

المادة ٣ - يؤسس بموجب هذا القانون مركز يسمى (المركز الجغرافي الأردني) وتكون له شخصية اعتبارية ويتمتع بالحقوق المنصوص عليها في هذا القانون ويقوم بالمهام والواجبات التالية التي يحظر على أية جهة أخرى القيام بها أو ممارستها :

أ - تأسيس وإدامة الشبكات الجيوديسية وجميع نقاط مثلثات الدرجات الكبرى حتى الدرجة الثالثة التي تغطي المملكة الأردنية الهاشمية بجميع مراحل تنفيذها . وتناط بدائرة الأراضي والمساحة شبكات مثلثات الدرجة الرابعة فادون لغايات صنع الخرائط الكادستريالية لتثبيت حقوق الملكية العامة والخاصة .

ب - تقديم المعلومات الضرورية الى دائرة الأراضي والمساحة لمساعدتها في تحضير الخرائط الكادستريالية .

ج - صنع الخرائط الطبوغرافية من مختلف المقاييس للمتطلبات الدفاعية والتنمية .

د - صنع الخرائط المتخصصة لجميع الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية .

هـ - إدامة الخرائط المختلفة ومراجعتها .

و - تزويد الوزارات والدوائر والمؤسسات بالمعلومات المساحية اللازمة للقيام بمشاريعها الخاصة :

ز - القيام بالتصوير الجوي حسب المقاييس المطلوبة لجميع الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية .  
ح - تقديم التمتع الى الوزارات والمؤسسات في كل ما يختص بتدريب الفنيين وتزويدهم واستخدام الآلات والمعدات في جميع الشؤون الخاصة والخاصة بالمساحة وصنع الخرائط .

ط - تطوير الفنون المساحية لأغراض صنع الخرائط .

ي - إدامة مكتبة الخرائط تتوفر فيها جميع المعلومات الجغرافية التي تطلبها الجهات الرسمية أو يحتاج إليها .

ك - العمل على تدريب الأعداد الكافية من الفنيين لسد احتياجات المركز والوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والأهلية .

ل - المحافظة على أمن المعلومات .

المادة ٤ - يتولى المركز بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية التعاقد مع أية جهة محلية أو أجنبية للقيام بأي عمل يتعلق بإنشاج الخرائط والتصوير الجوي ولا يحق لأي من تلك الوزارات والدوائر والمؤسسات القيام بتلك الاعمال أو التعاقد مع الغير مباشرة للقيام بها .

المادة ٥ - يعين مدير عام المركز ونائبه من قبل رئيس الوزراء ينتسب من وزير الدفاع على أن يكونا مهندسين جامعيين ومن ذوي الاختصاص في أعمال المساحة وصنع الخرائط .

المادة ٦ - أ - تشكل لجنة عليا تسمى (اللجنة العليا للمركز الجغرافي الأردني) وتتألف على الوجه التالي:

- |                                                 |        |
|-------------------------------------------------|--------|
| ١ - وزير الدفاع                                 | رئيساً |
| ٢ - رئيس هيئة الأركان العامة                    |        |
| ٣ - مساعد رئيس هيئة الأركان العامة للعمليات     |        |
| ٤ - قائد مجموعة المساحة العسكرية                |        |
| ٥ - مدير الأراضي والمساحة                       |        |
| ٦ - وكيل وزارة الزراعة                          |        |
| ٧ - وكيل وزارة الأشغال العامة                   |        |
| ٨ - وكيل وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية |        |
| ٩ - الأمين العام للمجلس القومي للتخطيط          |        |
| ١٠ - نائب رئيس هيئة وادي الأردن                 |        |
| ١١ - المدير العام للمركز الجغرافي               |        |

ب - يجتمع اللجنة العليا مرة كل ستة أشهر بدعوة من رئيسها وتكون اجتماعاتها قانونية اذا حضرها سبعة من أعضائها على الأقل وتتخذ القرارات فيها بالأكثرية المطلقة واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي يؤيده الرئيس .

ج - تخصص اللجنة العليا برسم السياسة العامة للمركز وتقرر الخطوط العريضة لأعماله والمراقبة على الخطط الخاصة بتلك الاعمال ، كما تمارس الصلاحيات والحقوق الاخرى الموقلة إليها بمقتضى هذا القانون أو أي نظام يصدر بموجبه .

د - للجنة العليا أن تدعو أي موظف من موظفي الحكومة لحضور اجتماعاتها للافادة من مؤهلاته العلمية وغيراته العملية في المهام والواجبات المنوطة بالمركز على أن لا يكون له حق التصويت على قراراتها .

المادة ٧ - للمركز حق الاستهلاك والحيازة الفورية للأراضي وفقاً لقانون الاستهلاك المعمول به لإقامة الشواخص والأبراج وما شابهها من المنشآت المساحية الضرورية لأعمال المركز في المملكة أو لاستهلاك تلك الأراضي لأغراض المركز .

المادة ٨ - يتمتع المركز باستقلال مالي وإداري وله بسله الصفة أن يشتري ويستأجر وأن يملك الأموال المنقولة وغير المنقولة ويبرم العقود ويقم الدعاوى بإسمه وأن ينيب عنه النائب العام في الاجراءات القضائية أو أن يعين وكيلاً خاصاً به .

المادة ٩ - يحق للمركز تنفيذ الاعمال والمشاريع الخاصة به بالطريقة التي يراها مناسبة بما في ذلك التصاقد المباشر بشأنها مع المكاتب الاستشارية والشركات والمهندسين المحليين والأجانب وذلك بالرغم مما ورد في أي قانون أو تشريع آخر .

المادة ١٠ - تتألف مصادر تمويل المركز من :

- أ - الاموال التي تخصصها الحكومة في الموازنة لحساب المركز .
- ب - واردات المركز من استثمارات مختلفة .
- ج - القروض والهيئات والمساعدات المحلية والخارجية التي يتعاقد عليها المركز بموافقة مجلس الوزراء .
- د - الاموال التي ترصد في موازنات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية لاتفاقها على المشاريع التي يتولى المركز تنفيذها أو القيام بها لمصلحة تلك الوزارات والدوائر والمؤسسات .
- هـ - واردات المركز من المشاريع التي يقوم بتنفيذها أو يقوم بها لمصلحة الجهات المحلية أو الخارجية .

المادة ١١ - لأي شخص يفوضه المركز بالقيام بأية أعمال تتعلق بالمهام والواجبات المنوطة بالمركز أن يدخل أي بناء أو أرض في المملكة لتقييم تلك الاعمال ويدفع المركز لصاحب البناء أو الأرض تعويضاً عادلاً عن أي ضرر مادي يلحق بالبناء أو الأرض أو بما فيها أو عليهما من جراء تلك الاعمال .

المادة ١٢ - يؤسس صندوق خاص في المركز تودع فيه أمواله وله أن يودعها في حساب أو حسابات خاصة لدى البنك المركزي الأردني أو لدى أي من البنوك المحلية .

المادة ١٣ - أ - يكون للمركز ملاكه الخاص من الموظفين المدنيين والعسكريين .

ب - تسري على الموظفين المدنيين في المركز أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على أن يمارس المدير العام صلاحيات الوزير ويكون نائب المدير العام صلاحيات الوكيل المنصوص عليها في النظام المشار اليه .

ج - تعتبر خدمات الموظفين المدنيين المصنفين في المركز مقبولة للتقاعد وتطبق عليهم أحكام قانون التقاعد المدني المعمول به .

د - أما الموظفون غير المصنفين والمستخدمون فللمركز أن يضع نظاماً خاصاً بهم يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون يقرر فيه كيفية تعيينهم وتحديد حقوقهم ودرجاتهم والاحكام الخاصة بعزلهم واتباه خدماتهم وتعويضهم وجميع الامور الادارية والمالية الاخرى المتعلقة بهم .

هـ - اما العسكريون الذين يعملون في المركز فتسري عليهم بمختلف رتبهم أنظمة الخدمة العسكرية السارية المعمول في القوات المسلحة الاردنية .

لادة ١٤ - تنفع اللجنة العليا الموازنة السنوية للمركز ويصادق عليها مجلس الوزراء .

لادة ١٥ - تعتبر اموال المركز اموالاً اميرية وتحصل بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به ويمارس المدير العام لهذا الغرض جميع الصلاحيات المنوطة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في القانون المذكور .

لادة ١٦ - لرئيس الوزراء ان يكلف أي موظف من أي وزارة او مجلس او دائرة او مؤسسة رسمية اخرى للعمل في جهاز المركز لمدة التي يراها في الامر الصادر عنه بهذا الخصوص على ان ينسب المدير العام تكليف الموظف المذكور بناء على مؤهلاته في العمل المطلوب من اجله ويشترط في ذلك ان تعتبر خدمة الموظف التابع للتقاعد والذي كلف للعمل في المركز خدمة مقبولة للتقاعد وان تدفع الرواتب والبدلات التي يستحقها اثناء تكليفه من موازنة المركز وذلك بالرغم مما ورد في أي قانون او نظام آخر .

لادة ١٧ - لمجلس الوزراء بتنسيب من وزير الدفاع ان يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون

لادة ١٨ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

### الحسين بن طلال

١٩٧٥/٩/٧

|                                            |                                                                |                                             |                                                          |
|--------------------------------------------|----------------------------------------------------------------|---------------------------------------------|----------------------------------------------------------|
| وزير<br>الزراعة والتعليم<br>فولان الحنفاوي | وزير<br>الثقافة والإعلام<br>صالح أبو زيد                       | وزير<br>الانشاء والتعمير<br>صبيحي أمين عمرو | رئيس الوزراء ووزير<br>الخارجية والدفاع<br>زيد الرفاعي    |
| وزير<br>التنوير<br>علي حسن عوده            | وزير<br>المواصلات<br>احمد الشويكي                              | وزير<br>السياحة والآثار<br>غالب بركات       | وزير<br>الشؤون<br>الاقتصادية والعمل<br>سامي أوب          |
| وزير<br>السلخولية<br>لروت التلهوني         | وزير<br>الاشغال العامة<br>محمود الحوامده                       | وزير<br>الدولة<br>صادق الشرع                | وزير<br>الزراعة<br>مروان الحمود                          |
| وزير<br>الصناعة والتجارة<br>رجالي العشر    | وزير<br>الداخلية للشؤون<br>البلدية والقروية<br>محمد عضوب الزين | وزير<br>الصحة<br>طراد سعود القاضي           | وزير<br>دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>واكان عناد الجازي |

هكذا من الأعمال

## مجلس الوزراء

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٩/٧  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٧٥

## نظام المركز الوطني للوثائق

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المركز الوطني للوثائق لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المبينة ازاء كل منها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

|              |                                                                                                                                                                                                                                                             |
|--------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الوزير       | وزير الثقافة والاعلام                                                                                                                                                                                                                                       |
| الوزارة      | وزارة الثقافة والاعلام                                                                                                                                                                                                                                      |
| المجلس       | مجلس المركز الوطني للوثائق                                                                                                                                                                                                                                  |
| المركز       | المركز الوطني للوثائق                                                                                                                                                                                                                                       |
| الرئيس       | رئيس مجلس المركز الوطني للوثائق                                                                                                                                                                                                                             |
| المدير العام | مدير المركز الوطني للوثائق                                                                                                                                                                                                                                  |
| المصنف       | كل مؤلف موضوع ويشمل الكتب والمجلات والصحف والنشرات والصور والخرائط وغيرها .                                                                                                                                                                                 |
| الوثيقة      | اية ورقة مكتوبة او كتاب او صورة فوتوغرافية او افوتوستاتية او فيلم سينمائي او ميكروفيلم ، او مايكروفيش او تسجيل صوتي او مرئي او رسم خريطة او اية مادة تشمل نشاطا او فعالية لها علاقة بغايات واهداف المركز المنصوص عليها في هذا النظام ويشترط فيها ان تكون :- |

- اولا - وضعت اثناء اية عمل من اعمال الدولة او احد اجهزها  
ثانيا - وردت لاي ديوان مسن دواوين الحكومة او ادخلت ضمن اجراءاته  
ثالثا - احتفظ بها اي ديوان رسمي من اجل محتوياتها

رابعا - توضح عملا من اعمال اي دائرة حكومية او رسمية او تتعلق بها .

خامسا - سجلت ضمن محتويات المركز .

سادسا - قررت ادارة المركز الوطني للوثائق انها ذات طابع قومي او انها تتوافر فيها احدي الشروط المذكورة

المادة ٣ - يؤسس في المملكة مركز يسمى بالمركز الوطني للوثائق يرتبط بوزارة الثقافة والاعلام ويتبع لها .

المادة ٤ - يمارس المركز في سبيل تحقيق اغراضه وغاياته النشاطات والمسؤوليات التالية :-

- جمع وحفظ الوثائق من ملفات الدوائر الرسمية وشبه الرسمية في المملكة وما يمكن الحصول عليه من الوثائق الشخصية والوثائق المتعلقة بالمملكة حيثما كانت ومن اي مصدر .
- العمل على صيانة التراث التاريخي والثقافي والاقتصادي والاداري والقضائي والعسكري للمملكة عن طريق حفظ الوثائق الواردة الى مؤسسات الدولة المختلفة الصادرة عنها .
- اصدار الادلة المرجعية للغايات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذة المادة .
- دراسة ومتابعة التوصيات التي تصدرها المؤتمرات والمؤسسات البيئوغرافية ، ومراكز التوثيق العربية والدولية .

المادة ٥ - يشكل المجلس على الوجه التالي :-

- ١ - وزير الثقافة والاعلام
- ٢ - رئيس الجامعة الاردنية
- ٣ - رئيس الجمعية العلمية الملكية
- ٤ - رئيس المجلس القومي للتخطيط
- ٥ - وكيل وزارة التربية والتعليم
- ٦ - ممثل عن مجلس البحث العلمي
- ٧ - مدير دائرة الدراسات والبحوث في وزارة الثقافة والاعلام
- ٨ - مدير المركز الوطني للوثائق

المادة ٦ - يقرم المجلس برسم السياسة العامة للمركز ووضع تعليمات تنظيم اعارة الوثائق والافادة منها من قبل الباحثين .

المادة ٧ - يعقد المجلس اجتماعات دورية مرة كل شهرين واخرى استثنائية كلما وجد الرئيس ضرورة لذلك .

المادة ٨ - يكون اجتماع المجلس قانونيا اذا حضرته خمسة اعضاء على الاقل . وتصدر قراراته بالاغلبية المطلقة للحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الرأي الذي يجانبه الرئيس .

هذه من الأعمال

المادة ٩ - يجوز للمجلس ان يدعو من يرى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة لحضور جلسات المجلس دون ان يكون لهم حق التصويت .

المادة ١٠ - يعين المدير العام للمركز بقرار من مجلس الوزراء وتنسيب من الرئيس ويقترن قرار التعيين بالارادة الملكية السامية .

المادة ١١ - يحدد مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير الكيفية التي يتم بها ايداع الوثائق بالمركز والمدة التي يباح بعدها للمتخصصين والباحثين الاطلاع عليها .

المادة ١٢ - مع مراعاة اية احكام وردت في اي قانون او نظام آخر ، على الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة ان تزود المركز بالوثائق والتقارير التي يطلبها بموجب هذا النظام وتقوم باتلاف محفوظاتها وفق التعليمات التي يصدرها المركز .

المادة ١٣ - تقوم دوائر وزارة الثقافة والاعلام والمؤسسات الرسمية والخاصة بتسليم المركز نسخة عن كل معصف ينشر في المملكة .

المادة ١٤ - لا يجوز لأي من القائمين على المركز او العاملين فيه نقل او نسخ او نشر او تسليم او اذاعة مضمون اي من الوثائق المحفوظة فيه الا وفق الاوضاع التي تحددها تعليمات تنظيم عملية الاطلاع والاستفادة منها ، ويعتبر انشاء او نشر او اذاعة او تسليم اي من المحفوظات لاي كان او نسخها بمثابة افساء لاسرار الدولة .

المادة ١٥ - تنظم اعمال المركز وشؤون موظفيه بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

المادة ١٦ - يلغى اي نظام آخر الى المدى الذي يتعارض فيه هذا النظام .

١٩٧٥/٩/٧

## الحسين بن طلال

|                                           |                                                             |                                            |                                                                   |                                                        |
|-------------------------------------------|-------------------------------------------------------------|--------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------|
| وزير<br>التربية والتعليم<br>فؤاد الهادي   | وزير<br>النقل<br>خالد الحلاج حسن                            | وزير<br>الثقافة والاعلام<br>صلاح أبو زيد   | وزير<br>الانشاء والتعمير<br>صبيح أمين عمرو                        | رئيس الوزراء ووزير<br>الخارجية والدفاع<br>زويد الرفاعي |
| وزير<br>التموين<br>علي حسن عوده           | وزير<br>المواصلات<br>احمد الفوريكي                          | وزير<br>السياحة والآثار<br>غالب بركات      | وزير<br>المالية<br>سامي مساعده                                    | وزير الشؤون<br>الاجتماعية والعمل<br>سامي ايوب          |
| وزير<br>الدخيلة<br>لروت الظهوني           | وزير<br>الاشغال العامة<br>محمود الخوامده                    | وزير دولة<br>للشؤون الخارجية<br>صادق الشرع | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقاسمات الاسلامية<br>عبد العزيز الحياط | وزير<br>الزراعة<br>مروان الجعود                        |
| وزير الصناعة<br>والصناعة<br>رجا في المشير | وزير الداخلية للشؤون<br>البلدية والقروية<br>محمد عضوب الزين | وزير<br>الصحة<br>طارد سعود القاضي          | وزير<br>العاملين<br>ناجي حسين الطراوله                            | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>راكان عاتق الجازي  |

## نحى الحسين لله والحمد لله

بمقتضى المادة ( ١١٤ ) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٩/٧

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٨٦) لسنة ١٩٧٥

## نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات

## للقوات المسلحة الاردنية

صادر بمقتضى المادة ( ١١٤ ) من الدستور

الادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٥ ) ويقرأ مع النظام رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

الادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من النظام الاصلي باضافة الفقرة ( ج ) التالية اليها :

ج - تم احالة انشاء الابنية او اية انشاءات اخرى بطريق التزيم للمصنفين على الوجه التالي :

١ - يكون التزيم في الحالات التي تنطبق عليها هذه الفقرة بتنسيب لجنة يعينها القائد العام من ثلاثة ضباط على ان يكون احدهم مهندساً .

٢ - يتم التزيم في الحالات الاستثنائية المستعجلة فقط وعلى ان تكون الاسعار مناسبة ومعقولة .

٣ - تكون قرارات اللجنة خاضعة لتصديق القائد العام اذا لم تتجاوز قيمة العمل (٥٠٠٠) دينار .

واذا زادت القيمة على هذا المبلغ ولم تتجاوز (٥٠٠٠٠) دينار فتكون خاضعة لتصديق القائد العام والوزير اما اذا زادت القيمة على المبلغ الاخير فتكون خاضعة لموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ٦٤ ) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة ( ج ) منها : -  
باستثناء ما يباع الى الدول الشقيقة او الصديقة فيتم تسليم اللوازم بموجب سندات شطب ( صرف مقابل  
التمن ) ، على ان يشار لموافقة الصرف ورقم بوليصة الشحن . ويتولى الفرع المختص في القيادة العامة  
متابعة تحصيل التمّن .

## الحسين بن طلال

١٩٧٥/٩/٧

|                                            |                                  |                                          |                                             |                                                      |
|--------------------------------------------|----------------------------------|------------------------------------------|---------------------------------------------|------------------------------------------------------|
| وزير<br>التربية والتعليم<br>ذوقان الهنداوي | وزير<br>التقني<br>خالد الحاج حسن | وزير<br>الثقافة والاعلام<br>صلاح ابو زيد | وزير<br>الانشاء والتعمير<br>صبيحي امين عمرو | رئيس الوزراء ووزير<br>الخارجية والشطب<br>زيد الرفاعي |
|--------------------------------------------|----------------------------------|------------------------------------------|---------------------------------------------|------------------------------------------------------|

|                                 |                                   |                                       |                                |                                               |
|---------------------------------|-----------------------------------|---------------------------------------|--------------------------------|-----------------------------------------------|
| وزير<br>التموين<br>علي حسن عودة | وزير<br>المواصلات<br>احمد الشويكي | وزير<br>السياحة والآثار<br>غالب بركات | وزير<br>المالية<br>سالم مساعده | وزير الشؤون<br>الاجتماعية والعمل<br>سامي ايوب |
|---------------------------------|-----------------------------------|---------------------------------------|--------------------------------|-----------------------------------------------|

|                                   |                                         |                                            |                                                                  |                                 |
|-----------------------------------|-----------------------------------------|--------------------------------------------|------------------------------------------------------------------|---------------------------------|
| وزير<br>الداخلية<br>ثروت التلهوني | وزير<br>الاشغال العامة<br>عمود الحوامده | وزير دولة<br>للشؤون الخارجية<br>صادق الشرع | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقننات الاسلاميه<br>عبد العزيز الحياط | وزير<br>الزراعة<br>مروان الحمود |
|-----------------------------------|-----------------------------------------|--------------------------------------------|------------------------------------------------------------------|---------------------------------|

|                                          |                                                             |                                    |                                     |                                                        |
|------------------------------------------|-------------------------------------------------------------|------------------------------------|-------------------------------------|--------------------------------------------------------|
| وزير<br>الصناعة والتجارة<br>رجائي المعشر | وزير الداخلية للشؤون<br>البلدية والقروية<br>محمد عضوب الزين | وزير<br>الصحة<br>طاراد سعود القاهي | وزير<br>العدل<br>ناجي حسين الطراونه | وزير دولة للشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>راكان عناد الحازي |
|------------------------------------------|-------------------------------------------------------------|------------------------------------|-------------------------------------|--------------------------------------------------------|

## نظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الاردنية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وينشاء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٩/١٠  
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ( ٨٧ ) لسنة ١٩٧٥

## نظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الاردنية

صادر بمقتضى المادة ( ١٣٤ ) من قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم ( ٣٥ ) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٥ ) ، ويعمل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حثياً وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة  
على خلاف ذلك . -

|                |                                                                                                                                                                                                   |
|----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| القوات المسلحة | القوات المسلحة الاردنية .                                                                                                                                                                         |
| القائد العام   | القائد العام للقوات المسلحة الاردنية او من ينييه خطياً .                                                                                                                                          |
| الصندوق        | صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الاردنية المؤسس بمقتضى هذا النظام .                                                                                                                               |
| المهنة         | المهنة الادارية للصندوق .                                                                                                                                                                         |
| الرئيس         | رئيس المهنة الادارية للصندوق .                                                                                                                                                                    |
| المشترك        | كل ضابط في القوات المسلحة مشترك في الصندوق .                                                                                                                                                      |
| المشروع السكني | مشروع انشاء او اكمال او توسيع المباني السكنية وتشمل هذه العبارة مشاريع شراء<br>المساكن الجاهزة او عمل الهيكل واكمالها ، وكذلك شراء وتجهيز الاراضي<br>وتزويدها بالمرافق الضرورية للغايات السكنية . |
| كفلة السكن     | كفلة بناء المسكن وتمن الارض التي اقيم عليها وتكاليف انشاء جميع المرافق العامة .                                                                                                                   |

المادة ٣ - ١ - يؤسس في القوات المسلحة صندوق يسمى ( صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الاردنية )  
يعمل على تحقيق الاهداف المنصوص عليها في هذا النظام ، وتدار شؤونه وفقاً لاحكامه .

ب - يكون للصندوق استقلال مالي واداري ويتمتع بالحقوق والصلاحيات ويتحمل المسؤوليات  
والالتزامات المنصوص عليها في هذا النظام .

هكذا من الأصول

ج - يتولى النائب العام تمثيل الصندوق في الدعاوي التي يقيمها أو تقام عليه لدى المحاكم ، وتنطبق عليه احكام قانون دعاوي الحكومة المعمول به .

المادة ٤ - يعمل الصندوق في نطاق للمشاركين فيه وضمن حدود الامكانيات المتوفرة لديه على المساهمة في تحقيق اهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة والمتصلة او المتعلقة بمشاريع الاسكان ، وذلك بجميع الوسائل والطرق التي يمكن تطبيقها او تنفيذها بمقتضى احكام هذا النظام بما في ذلك :

- ١ - اقامة دور السكن والمنشآت السكنية للمشاركين واكمال او توسيع دور السكن التي يملكونها :
- ب - تقديم القروض للمشاركين لاقامة المساكن لهم او لشراؤها .
- ج - شراء او استملاك العقارات والاراضي لاقامة دور السكن او المنشآت السكنية عليها ، ووضع التصميم والمخططات الخاصة بها .
- د - تشجيع المشاركين على الادخار لغايات الاسكان .

المادة ٥ - تتكون اموال الصندوق من :

- أ - رأس ماله المدفوع .
  - ب - بدل الاشتراك الذي يدفعه المشتركون .
  - ج - القروض التي يحصل عليها الصندوق من البنوك او من أية جهة اخرى سواء من داخل المملكة او من خارجها .
  - د - اية اموال اخرى يحصل عليها الصندوق بصورة قانونية .
- المادة ٦ - أ - تودع اموال الصندوق مع الفوائد التي تترتب عليها في البنوك المرخصة ، وتحدد تلك الفوائد وفقا للمعدلات الراهجة وبناء على ما تقرره الهيئة بهذا الشأن .

ب - لا يجوز سحب اى مبلغ من اموال الصندوق في البنوك المرخصة فيها الا بتوقيع رئيس الهيئة والمراقب المالي فيها او محاسب الصندوق بالاضافة الى توقيع من يفوضه القائد العام بذلك . وتبلغ احكام هذه الفقرة مع اسماء وتوقيعات اخرين بموجبها الى تلك البنوك .

المادة ٧ - أ - يعتبر كل ضابط في القوات المسلحة مشتركاً بصورة الزامية في الصندوق وذلك مقابل بدل الاشتراك المبين في الفقرة (ب) من هذه المادة ولا ينتهي او ينقطع اشتراكه في الصندوق الا في الحالات المنصوص عليها في هذا النظام .

ب - يكون بدل الاشتراك الشهري في الصندوق حسب فئات المشتركين وبالمبالغ التالية ، ويقطع البدل المذكور من الراتب الشهري للمشارك من قبل الدائرة المالية بالقوات المسلحة .

| فئات المشتركين | بدل الاشتراك الشهري |
|----------------|---------------------|
| ١ - ملازم      | ثلاثة دنانير        |
| ٢ - ملازم اول  | اربعة دنانير        |
| ٣ - رئيس       | خمسة دنانير         |
| ٤ - رائد       | سبعة دنانير         |
| ٥ - مقدم       | ثمانية دنانير       |
| ٦ - عقيد       | تسعة دنانير         |
| ٧ - زعيم       | عشرة دنانير         |
| ٨ - لواء       | احدى عشرة ديناراً   |
| ٩ - فريق       | اثنا عشر ديناراً    |
| ١٠ - فريق اول  | ثلاثة عشر ديناراً   |
| ١١ - مشير      |                     |

ج - يعتبر الجزء من الشهر لغايات الاشتراك بمثابة شهر كامل .

المادة ٨ - أ - يستمر اشتراك الضابط في الصندوق وانتفاعه من ارباحه واعماله بعد انتهاء خدمته الفعلية في القوات المسلحة اذا ابدى رغبته في ذلك بصورة خطية خلال تسعين يوماً من تاريخ انتهاء خدمته تلك، على ان لا يكون ملازماً في هذه الحالة بدفع البدل الشهري للاشتراك ، وان لا يحسن له استرداد المبالغ التي دفعها كبديل اشتراك في الصندوق .

ب - اذا انتهت الخدمة الفعلية في القوات المسلحة لأي مشترك ولم يبد رغبته في استمرار اشتراكه على الوجه المبين في الفقرة السابقة من هذه المادة ، فتم تصفية حقوقه في الصندوق وفقاً للقواعد والاحكام التالية :-

١ - تحسب المبالغ المطلوبة له من الاشتراكات التي دفعها للصندوق مضافاً إليها الفوائد التي تترتب على مبالغ من تلك الاشتراكات حتى تاريخ ١٢/٣١/١٩٧٤ ، ولا تحسب اية فوائد على الاشتراكات التي دفعت بعد ذلك التاريخ .

٢ - تحسب المبالغ المطلوبة من ذلك الشخص للصندوق حتى تاريخ انتهاء خدمته الفعلية في القوات المسلحة ، بما في ذلك القروض التي حصل عليها من الصندوق ، سواء كانت مستحقة أو غير مستحقة في ذلك التاريخ . وتتركز منها المبالغ المطلوبة منه والمبينة في البند (١) من هذه الفقرة ، ويتم ترصيد حسابه في الصندوق دائناً او مدينناً له على ذلك الاساس .

المادة ٩ - تنتقل حقوق والتزامات المشترك الى زوجته وابنته من بعده .

هكذا من العمل



المادة ١٠ - أ - مع مراعاة ماورد في الفقرة (ب) من هذه المادة يحق للمشارك الانتفاع من اهداف الصندوق واعماله على ان يكون قد اتم مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة من الخدمة الفعلية في القوات المسلحة وان يكون قد اشترك في الصندوق خلال خدمته تلك لمدة عن خمسة سنوات متوالية .

ب - يستثنى الشهداء من الضباط المشتركين في الصندوق وزوجاتهم واولادهم من الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ولهية اتخاذ القرار المناسب بشأن انتفاعهم من اهداف الصندوق واعماله دون التقيد بتلك الشروط ، على ان تراعي الهيئة احكام المادة التاسعة من هذا النظام .

المادة ١١ - أ - يتولى ادارة الصندوق وتنظيم شؤونه والقيام بالصلاحيات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا النظام هيئة من الضباط يعينهم القائد العام لمدة سنتين ، ويعين اعلی اعضائها او اقدمهم في الرتبة رئيسا لها .

ب - تنتخب الهيئة من اعضائها الاخيرين نائبا للرئيس ومراقبا ماليا للصندوق على ان يكون الاخير من مرتب الدائرة المالية في القوات المسلحة .

المادة ١٢ - أ - تمهد الهيئة اجتماعها بدعوة من رئيسها او نائبه كلما دعت الحاجة الى ذلك ، ويكون اي اجتمع لها قانونيا اذا حضره ثلثا الاعضاء ، على ان يكون الرئيس او نائبه من الحاضرين .

ب - تصدر الهيئة قراراتها بالاكثرية ، واذا تساوت الاراء عند التصويت على اي قرار يرجح الجانب الذي يؤيده الرئيس او نائبه .

المادة ١٣ - تختص الهيئة بادارة الصندوق وتنظيم شؤونه والقيام بالصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بها بمقتضى احكام هذا النظام بما في ذلك : -

أ - تقرير السياسة العامة للصندوق ووضع خطة اسكان عامة للمشاركين وتحديد مراحل تنفيذها .  
ب - وضع واصدار التعليمات الضرورية لادارة الصندوق وتنظيم شؤونه في حدود الصلاحيات والمسؤوليات المخولة لها بمقتضى هذا النظام .  
ج - شراء واستملاك الاراضي والمقارن الضرورية لتنفيذ مشاريع اسكان المشتركين وتحقيق الاهداف المقصودة في هذا النظام .

د - تأجير وبيع الاراضي ودور السكن واية تشاعات اخرى يملكها الصندوق للمشاركين وذلك في نطاق إيجاد افضل الطرق لاستثمار الامكانيات المتوفرة لدى الصندوق في سبيل تنفيذ الاغراض التي انشئ من اجلها .

هـ - الحصول على القروض من المصادر المحلية او من غيرها وإبرام العقود الخاصة بها .  
و - دراسة طلبات المشتركين للحصول على القروض من الصندوق وتخصيص دور السكن لهم واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

ز - مراقبة اموال الصندوق والاشراف على اتقاقها وتعيين طرق وشروط استثمارها وفقا لاحكام هذا النظام .

ح - تدقيق نتائج الفحص السنوي لحسابات الصندوق .

ط - اقرار الميزانية السنوية العمومية للصندوق وحساب الارباح والخسائر والتقرير السنوي لاعماله وتقديم التوصيات بشأنها للقائد العام .

المادة ١٤ - أ - تقوم الهيئة بتنفيذ المشاريع السكنية التي يتولى الصندوق انشاءها باحدى الطرق التالية ، على ان تختار الطريقة التي تكون اكثر ملاءمة للمشروع من حيث الجوده والكلفة .

١ - ... التنفيذ المباشر للمشروع ، وإبرام العقود واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك ، بما في ذلك شراء او استيراد المواد والازام الضرورية للمشروع .

٢ - تنفيذ المشروع بواسطة التزيم وبدون عطاء ووضع الشروط والمواصفات الخاصة بالمشروع وتوقيع العقود الخاصة بتنفيذه ، على ان يوافق القائد العام على شروط التزيم .

٣ - تنفيذ المشروع عن طريق المعاملات للحصول على العرض التنافسي الافضل ، ويشترط في ذلك ان يشترك في اي عطاء تطلعه الهيئة لتنفيذ اي مشروع سكني متاخصا على الاقل .

ب - تضع الهيئة بموافقة القائد العام التعليمات الخاصة بلجان العطاءات والمشتريات ولجان الاشراف على المشاريع السكنية التي يقوم الصندوق بتنفيذها او يكون مسؤولا عنها ، وتقرر الشروط والمواصفات المتعلقة بها ، وكيفية تشكيل تلك اللجان وبيان صلاحياتها والاجراءات والطرق التي تتبعها في سياق قيامها بعمالها وغير ذلك من الاحكام المتعلقة بها .

المادة ١٥ - تعطي القروض وتخصص دور السكن للمشاركين بقرار من الهيئة ، وذلك في الحدود المنصوص عليها في هذا النظام وتكون المبالغ المربطة على المشتركين بدون فائدة في جميع الاحوال وتسد خلال المدة التي تحددها الهيئة على ان لا تزيد على (٢٠) سنة في اية حالة من الحالات .

المادة ١٦ - أ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة تعطي القروض للمشاركين وتخصص دور السكن الجاهزة لهم حسب اعلامهم في الرتبة وتوفر الشروط المنصوص عليها في هذا النظام ، واذا تساوا في الرتبة فيقدم الاقدم في الترفيع اليها .

ب - يستثنى الشهداء من الضباط المشتركين في الصندوق وزوجاتهم واولادهم القصر من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ولهية اتخاذ القرار باولويتهم في الحصول على القروض ودور السكن الجاهزة التي يقدمها الصندوق دون التقيد بتلك الاحكام . ويشترط في ذلك ان تراعى الهيئة احكام المادة التاسعة من هذا النظام .

المادة ١٧ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يتم تخصيص القرض من الصندوق بناء على طلب المشترك وبقرار من الهيئة اذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا النظام للانتفاع من اهداف الصندوق واعماله .

ب - لا يجوز في اية حالة ان يتجاوز الحد الاعلى للقرض الذي تقرر الهيئة تخصيصه لاي مشترك المبلغ المنصوص عليه لرتبته في الجدول التالي :-

| فئات المشتركين | الحد الاعلى المقرر للقرض |
|----------------|--------------------------|
| ١ - ملازم      | ٣٦٠٠ دينار               |
| ٢ - ملازم اول  | ٤٢٠٠ دينار               |
| ٣ - رئيس       | ٤٨٠٠ دينار               |
| ٤ - رائد       | ٥٤٠٠ دينار               |
| ٥ - مقدم       | ٦٠٠٠ دينار               |
| ٦ - عقيد       | ٦٦٠٠ دينار               |
| ٧ - زعيم       | ٧٢٠٠ دينار               |
| ٨ - لسواء      | ٧٨٠٠ دينار               |

هذا من العمل



المادة ١٨ - لا يدفع القرض الذي تقرر تخصيصه بمقتضى احكام هذا النظام لاي مشترك الا اذا قدم الوثائق التالية.

١ - سند تسجيل او تصرف يثبت ملكية المشترك للمستقلة للارض اذا كان القرض لاقامة دار سكن له عليها . وملكيتها المستقلة للارض وما عليها من انشاءات اذا كان القرض لاكمال او توسيع دار السكن القائمة على الارض .

٢ - المخططات والتصاميم المعتمدة رسمياً وخاصة بدار السكن التي مستقام بالقرض او المتعلقة بالاعمال اللازمة لاكمال او توسيع دار السكن القائمة .

٣ - رخصة اقامة دار السكن او اكمال او توسيع دار السكن القائمة ، على ان تكون صادرة من السلطات المختصة .

٤ - سند وضع الارض او الدار او كليهما معا حسب مقتضى الحال تأمينا للقرض واية عقود واستندات او نائق تأمين او كفالة او حوالة يشترط هذا النظام او تقرر الهيئة تقديمها لضمان تسديد القرض.

المادة ١٩ - أ - يدفع القرض الذي خصص لاي مشترك لاقامة دار سكن له على اربعة اقساط متساوية على ان تراعى في ذلك الشروط والاحكام التالية :-

١ - تحدد مواعيد دفع الاقساط للمشارك وفقاً لمراسل انجاز دار السكن التي صرف القرض لانشائها .

٢ - ان يكون المشترك ملزماً ببناء دار سكن له بالقرض وان يباشر اعمال البناء خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ دفع القسط الاول من القرض له وان ينتهي من انشاء الدار خلال مدة لا تزيد على ثمانية عشر شهراً من تاريخ دفع القسط الاول من القرض له :

٣ - ان تصدر الهيئة قرارها بالغاء عقسـد القرض اذا تخلف المشترك عن الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في البند (٢) من هذه الفقرة وفي هذه الحالة تسترد منه جميع المبالغ التي دفعت له من الصندوق دفعة واحدة ، وذلك دون الحاجة الى توجيه اي اعطال او انذار اليه

ب - للقائد العام ، بتسبب ان الهيئة ان يوافق على تمديد مدة انتهاء بناء دار السكن المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولمرة واحدة فقط اذا كانت هناك اسباب مشروعة للتأخر .

المادة ٢٠ - أ - اذا كانت الغاية من تخصيص القرض لاي مشترك اكمال او توسيع دار سكن يملكها فلهية ان تقرر الطريقة او المواعيد التي سيتم دفع القرض بموجبها . ويشترط في ذلك ان لا يزيد مقدار القرض في هذه الحالة على الحد الاعلى للمبلغ الذي يحق للمشارك اقتراضه من الصندوق بمقتضى احكام الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذا النظام . وعلى ان يتم اكمال او توسيع الدار خلال مدة لا تزيد على ثمانية عشر شهراً من تاريخ دفع القسط الاول من القرض :

ب - يبدأ تسديد اقساط القرض الذي دفع لاي مشترك بموجب هذه المادة اعتباراً من الشهر التالي لانتهاء اعمال اكمال او توسيع الدار :

المادة ٢١ - أ - يدفع مبلغ القرض المخصص لاي مشترك بكامله اذا كانت الغاية منه شراء دار جاهزة وان لا يزيد مقدار القرض في هذه الحالة على الحد الاعلى للمبلغ الذي يحق للمشارك اقتراضه من الصندوق بمقتضى احكام الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذا النظام .

ب - يبدأ تسديد اقساط القرض الذي دفع لاي مشترك بمقتضى هذه المادة اعتباراً من الشهر التالي لنقل ملكية الدار للمشارك ، وتسجيلها باسمه .

المادة ٢٢ - أ - اذا خصصت لاي مشترك دار للسكن من المشاريع السكنية التي انشأها الصندوق فتعتبر كلفة السكن الذي خصص للمشارك قرضاً عليه للصندوق وتطبق على مبلغ تلك الكلفة جميع الاحكام والشروط الخاصة بالقرض بما في ذلك شروط تخصيصها ودفعها وتأمينها وتسديدها بمقتضى احكام هذا النظام ، على ان ينزل من القرض في هذه الحالة المبلغ الذي يترتب على المشترك دفعه بموجب الفقرة (ب) من هذه المادة .

ب - اذا كانت كلفة السكن الجاهز الذي خصص لاي مشترك من المشاريع السكنية التي انشأها الصندوق يزيد على الحد الاعلى للمبلغ الذي يحق للمشارك اقتراضه من الصندوق بمقتضى احكام الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذا النظام ، فيترتب عليه ان يدفع للصندوق الاقل من المبلغين التاليين قبل تسليم دار السكن له :-

١ - مبلغ الفرق بين كلفة تلك الدار والحد الاعلى للمبلغ الذي يحق له اقتراضه بمقتضى احكام الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذا النظام .

٢ - مبلغ يعادل (١٠٪) من كلفة دار السكن التي خصصت له .

ج - يبدأ تسديد كلفة دار السكن التي خصصت للمشارك بمقتضى هذه المادة اعتباراً من الشهر التالي لتسليم الدار اليه .

المادة ٢٣ - أ - لا يجوز للمشارك استخدام القرض الذي حصل عليه من الصندوق او اي جزء منه في غير الأغراض والاعمال التي خصص له القرض من اجل القيام بها وللهيئة القيام بجميع الاجراءات التي تراها مناسبة لتأكد من التزام المشترك بأحكام وشروط استخدام القرض .

ب - اذا انحلت للمشترك بأي من الاحكام والشروط الواردة في هذا النظام ولم ينفذ بها خلال المسلة التي تحددها له الهيئة باخطار خطي توجهه اليه ، عندئذ تسترد من المشترك جميع المبالغ التي دفعت له .

المادة ٢٤ - للصندوق وبالطريقة والشروط التي تقررها الهيئة ، ان يؤمن لصالحه على حياة اي مشترك حصل على اي حق من حقوق الانتفاع من اهداف الصندوق ويشترط في ذلك ان يكون التأمين على نفقة المشترك وللمدة التي يسدد المشترك خلالها القرض الذي دفع له .

المادة ٢٥ - ينفذ المشترك الحق في الانتفاع من المشاريع السكنية للصندوق اذا كان قد حصل هو او حصلت زوجته على دار السكن من اي مشروع آخر للاسكان بمسا في ذلك الحصول على قرض من ذلك المشروع لاقامة السكن .

هذا من الأعمال

المادة ٢٦ - تنظم العقود والمعاملات والاجراءات الخاصة بحق الانتفاع من اهدف الصندوق وشروط تخصيص المساكن وتملكها وغير ذلك من الامور المتعلقة بحق الانتفاع والصندوق والمشارك بقرارات تصدرها الهيئة ، على ان تتم عقود ومعاملات تأمين القروض بالاموال غير المتقولة والحقوق العقارية الاخرى في مديريات التسجيل المختصة وتسجل لديها وفقا لاحكام القوانين والانظمة المعمول بها في المملكة ، وتوقع باسم الصندوق من قبل الشخص الذي تفوضه الهيئة من بين اعضائها بذلك .

المادة ٢٧ - أ - تبقى دار السكن التي خصصت لاي مشترك من المشاريع السكنية للصندوق مسجلة باسم الصندوق وتقل ملكيتها باسم المشترك لدى دائرة التسجيل المختصة بعد ان يقوم بتسديد جميع الالتزامات المالية وغير المالية المترتبة عليه او المطلوبة منه للصندوق .

ب - تسلم للمشارك دار السكن التي خصصت له من المشاريع السكنية للصندوق عند الانتهاء من انشاؤها وبعد القيام او الوفاء بالاجراءات والشروط المنصوص عليها في قرار الهيئة بالتخصيص وعقد القرض وفي هذا النظام . وعلى المشترك ان يستخدم الدار كسكن له ولافراد عائلته الذين يملهم ولا يحق له استخدامها او استغلالها بآية صورة اخرى بما في ذلك تأجيرها الا بموافقة القائد العام الخطية ويكون المشترك مسؤولا بصورة كلية في المحافظة على دار السكن التي خصصت له وصيانتها وترميمها على نفقته الخاصة ولا يتحمل الصندوق اي جزء منها .

المادة ٢٨ - أ - اذا تخلف المشترك الذي خصصت له دار للسكن من المشاريع السكنية للصندوق عن الوفاء او القيام بالالتزامات المالية وغير المالية المترتبة عليه او المطلوبة منه فعمل الهيئة ان تطلب منه الوفاء او القيام بتلك الالتزامات خلال المدة التي تحددها على ان لا تزيد على ثلاثين يوما في أية حالة من الحالات .

ب - اذا لم يستجب المشترك للاخطار الذي وجه اليه بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يتم بما يطلب منه فيه فعمل الهيئة ان تطلب منه اخلاء دار السكن خلال ثلاثين يوما لتتصرف بها بالطريقة التي تراها مناسبة بما في ذلك تخصيصها لمشارك آخر ، واتخاذ جميع الاجراءات القانونية لتحصيل حقوق الصندوق من المشترك المتخلف .

المادة ٢٩ - على المشترك الذي حصل على قرض من الصندوق لانشاء او شراء او اكسال او توسيع دار للسكن ان يستخدمها لاغراض السكن له ولعائلته ، ويمنع استخدامها او استغلالها بآية صورة اخرى بما في ذلك تأجيرها بسدون موافقة القائد العام لاخلالها باحكام هذا النظام وبالشروط التي خصص القرض بموجبها وتطبق على المشترك الحظ في هذه الحالة لاحكام المادة (٢٣) من هذا النظام وتتخذ بمقتضى الاجراءات المنصوص عليها فيها .

المادة ٣٠ - يسد القرض من قبل المشترك بالشروط والمواعيد المنصوص عليها في هذا النظام وفي قرار الهيئة بتخصيص القرض وذلك عن طريق حسم نسبة معينة تقررها الهيئة من الراتب الشهري للمشارك والملاوات التي يتقاضاها بما يتناسب مع مدة تسديد القرض . وتحول المبالغ المحسومة على هذا الوجه من قبل الدائرة المالية في القوات المسلحة الى الصندوق هـ

هكذا من الأصول

المادة ٣١ - لا يحق للمشارك الحصول على اي من حقوق الانتفاع التالية من الصندوق الا مرة واحدة : -

- أ - تخصيص دار للسكن له من المشاريع السكنية التي قام الصندوق بإنشائها .
- ب - الحصول على قرض لانشاء دار للسكن على ارض يملكها .
- ج - الحصول على قرض لشراء دار جاهزة للسكن .
- د - الحصول على قرض لاكسال او توسيع دار سكن يملكها .

المادة ٣٢ - أ - مع مراعاة الاحكام الاخرى في هذا النظام تعتبر اموال الصندوق كأموال الخزينة وتطبق على المطالبة بها وتخصيلها والضمانات والامتيازات الممنوحة لها القوانين والانظمة التي تطبق على اموال الخزينة وحقوقها بما في ذلك قانون دعاوى الحكومة وقانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول بهما . ب - ليس في هذا النظام ما يلزم الهيئة بتوجيه اي اخطار او اذار لاي مشترك قبيل اتخاذ الاجراءات القانونية لمطالبته بأموال الصندوق المتحققة عليه او لتخصيلها منه ، الا اذا نص هذا النظام او شروط عقد الانتفاع من الصندوق او قرار الهيئة الذي اتخذته بشأن ذلك الانتفاع على خلاف ذلك .

المادة ٣٣ - تحقيقا للاهداف والغايات المقصودة من هذا النظام تعتبر الاحكام الواردة فيه جزءا من الشروط في اي قرار او عقد او التزام تتخذه او تبرمه الهيئة باسم الصندوق ولو لم ينص صراحة على تلك الاحكام في ذلك القرار او العقد او الالتزام .

المادة ٣٤ - أ - تبدأ السنة المالية للصندوق من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها .

ب - تنظم حسابات الصندوق بالطريقة التي تقررها الهيئة ، على ان يعتبر سجل الرواتب لدى الدائرة المالية في القوات المسلحة سجل استاذ افرادي بالنسبة لحسابات الصندوق ولغايات هذا النظام .

ج - يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات الصندوق وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها .

المادة ٣٥ - تسدد التزامات الصندوق المالية بما في ذلك اية خسارة يتعرض لها او عجز يقع فيه من وارداته المالية .

المادة ٣٦ - يلقى (نظام صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة الاردنية لغايات الاسكان) رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٩ والتبديلات التي طرأت عليه ، على ان تعتبر كافة الاجراءات التي تمت بموجبه نافذة المعمول .

### الحسين بن طلال

١٩٧٥/٩/١٠

|                                             |                                             |                                            |                                                                  |                                                         |
|---------------------------------------------|---------------------------------------------|--------------------------------------------|------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------|
| وزير<br>الثقافة والتعليم<br>فرقان المندلاوي | وزير<br>التنقل<br>خالد الحاج حسن            | وزير<br>الثقافة والاعلام<br>صلاح ابو زيد   | وزير<br>الانشاء والتعمير<br>صبيحي امين عمرو                      | رئيس الوزراء<br>وزير الخارجية والدفاع<br>زيد الرفاعي    |
| وزير<br>التصوير<br>علي حسن عوده             | وزير<br>المراصلات<br>احمد الشويكي           | وزير<br>السياحة والآثار<br>خالد يركات      | وزير<br>المالية<br>سالم مساعده                                   | وزير الشؤون<br>الاجتماعية والعمل<br>سامي ايوب           |
| وزير<br>الداخلية<br>لروت التلهري            | وزير<br>الاشغال العامة<br>عمود الحومده      | وزير دولة<br>للشؤون الخارجية<br>صادق الشرع | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية<br>عبد العزيز الحياط | وزير<br>الزراعة<br>مروان الحمود                         |
| وزير<br>الصناعة والتجارة<br>رجالي المشرف    | وزير<br>البلدية والتربية<br>محمد عضوب الزين | وزير<br>الصحة<br>طاراد سمود القاضي         | وزير<br>العاملين<br>ناجي حسين الطراوله                           | وزير دولة للشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>راكا عتاد الجزائري |

## الاتفاقيات

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٤٩ تاريخ ١٨/٥/١٩٧٥ المتضمن الموافقة على الاتفاقية الثنائية للنقل الجوي المدني عقدها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة التايوانية.

## اتفاقية

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة مملكة تايواند للخدمات الجوية فيما بين وراء اقليميهما

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة مملكة تايواند ، بما انهما اطراف في معاهدة الطيران المدني الدولية التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الاول ١٩٤٤ ، رغبة منهما في عقد اتفاقية كاملة للمعاهدة المذكورة ، بفرض انشاء خدمات جوية فيدا بين وراء اقليميهما .  
قد اتفقتا على ما يلي :

### المادة (١)

١ - لاغراض هذه الاتفاقية وما يقتضي النص خلاف ذلك :

- أ - تعني عبارة (المعاهدة) معاهدة الطيران المدني الدولية التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون اول ١٩٤٤ ، وتتضمن اي ماحق لها بموجب المادة ٩٠ من تلك المعاهدة واي تعديل للملاحق او المعاهدة بموجب المادة ٩٠ او ٩٤ منها والتي تم الموافقة عليها من قبل الطرفين المتعاقدين .
- ب - تعني عبارة (سلطات الطيران) في حالة المملكة الأردنية الهاشمية وزير النقل واي شخص او هيئة غولة لممارسة امور الطيران المدني والتي يمارسها الوزير او اية وظائف مشابهة وفي حالة مملكة تايواند وزير المواصلات واي شخص او هيئة غولة لممارسة امور الطيران المدني والتي يمارسها الوزير او اية وظائف مشابهة .
- ج - تعني عبارة (المؤسسة المعنية) مؤسسة الطيران التي يمينها لحد الطرفين المتعاقدين باسعار كتابي للطرف المتعاقد الاخر طبقا للمادة ٣ من هذه الاتفاقية لاستثمار الخدمات الجوية على الخطوط المحددة في تلك الاشعار .
- د - تعني عبارة (الاقليم) فيما يخص الدولة مساحات الاراضي والمياه الإقليمية المتاخمة لها ومحت سيادة حماية او صيانة تلك الدولة .
- هـ - تعني عبارة (الخدمة الجوية) ، (الخدمة الجوية الدولية) ، (مؤسسة الطيران) و (التوقف لاغراض غير التجارية) على التوالي للماني المحددة لها في المادة ٩٦ من المعاهدة و .
- و - تعني عبارة (الجدول) جدول الخطوط في هذه الاتفاقية او كما (عدل) طبقا لشروط المادة ١٢ من هذه الاتفاقية .
- ٢ - يياقات (صيغ) جدول جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وكل اشارة للاتفاقية تتضمن الاشارة الى الجدول الا اذا ورد غير ذلك .

### المادة (٢)

- ١ - كل طرف متعاقد يمنح للطرف المتعاقد الاخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغرض انشاء خدمات جوية على الخطوط المحددة في الملحق ( والمسماء فيها بعد الخدمات المتفق عليها و الخطوط المحددة ) .
- ٢ - تمسحام نصوص هذه الاتفاقية المؤسسات المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين تتمتع في مجال استثمارها للخدمات المتفق عليها على الخط المحدد بالامتيازات التالية :-
- أ - الطيران بدون هبوط عبر اقليم الطرف المتعاقد الاخر .
- ب - التوقف في اقليم ذلك الطرف لاغراض غير تجارية و .
- ج - التوقف في اقليم ذلك الطرف في النقاط المحددة لذلك الخط في الجدول التابع لهذه الاتفاقية يفرض ازال وانحد حركة دولية للركاب ، البضائع والبريد والقادمة من او الواصلة الى نقاط اخرى محددة اخرى عديدة ايضا .
- ٢ - ليس في الفقرة (٢) من هذه المادة ما يعطي لمؤسسات الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين الحق في ان يتقل داخل اقليم الطرف المتعاقد الاخر ركابا ، بضائع او بريد مقابل اجر او بطريق الاجبار الى نقطة اخرى تقع في اقليم ذلك الطرف المتعاقد الاخر .

### المادة (٣)

- ١ - لكل من الطرفين المتعاقدين الحق في ان يعين كتابة الى الطرف المتعاقد الاخر مؤسسة طيران او اكثر لغرض استثمار الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .
- ٢ - يقوم الطرف المتعاقد عند تسلمه التعيين ، ومع مراعاة شروط الفقرتين ٣ ، ٤ من هذه المادة ، ببلون تأخير بمنح مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية تصريح التشغيل للملالم .
- ٣ - لسلطات الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين ان تطلب الى مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر ان تقنعها بأنها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عنها في القوانين والانظمة التي تطبقها عادة وبصورة معقولة تلك السلطات طبقا لشروط المعاهدة في تشغيل الخدمات الجوية الدولية التجارية .
- ٤ - يحق لكل من الطرفين المتعاقدين ان يرفض الموافقة على تعيين اية مؤسسة طيران او ان يسحب او يعلق منح مؤسسة الطيران للامتيازات المحددة في الفقرة ٢ او المادة ٢ من هذه الاتفاقية او ان يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة الطيران المعنية للامتيازات الممنوحة وذلك في اية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف بأن ملكية تلك المؤسسة تعود الى جوهرها مع الرقابة الفعلية عليها للطرف المتعاقد الذي عينها او لرعايا ذلك الطرف الذي عين تلك المؤسسة .
- ٥ - بعد مراعاة تطبيق احكام الفقرات ١ و ٢ من هذه المادة لمؤسسة الطيران المعنية والمرخصة ان تبدأ في اي وقت باستثمار الخدمات المتفق عليها شريطة ان لا تبدأ باستثمارها تلك الخدمة الا اذا كانت التعرفة المقدمة بموجب المادة ٨ من هذه الاتفاقية قد دخلت في حيز النفاذ فيما يتعلق بتلك الخدمة .
- ٦ - يحق لكل من الطرفين المتعاقدين ان يعلق استثمار مؤسسة الطيران الامتيازات المحددة في الفقرة ٢ من المادة ٢ من هذه الاتفاقية او ان يفرض ما يراه ملائما من الشروط على مؤسسة الطيران في استثمارها لتلك الامتيازات في اية حالة لا تتمكن فيها مؤسسة الطيران من تطبيق القوانين والانظمة التي يطبقها ذلك الطرف المتعاقد الذي منح تلك الامتيازات او في اية حالة لا تتمكن تلك المؤسسة من التشغيل طبقا للشروط المنصوص عليها في

هكذا من العمل

هذه الاتفاقية ، شريطة ان مالم يكن التطبيق الفوري او فرض الشروط ضروريا لمخ وقسوع مخالفات اخرى للقوانين والانظمة ، هذا الحق تجري ممارسته بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الاخر .

#### المادة (٤)

شهادات الصلاحية وشهادات الاهلية والاجازات الصادرة او الممنوحة من احد الطرفين المتعاقدين والساري المفعول ، تعتبر سارية المفعول من قبل الطرف المتعاقد الاخر ومعترف بها لغرض تشغيل الخطوط والخدمات الواردة في هذه الاتفاقية شريطة ان تكون المتطلبات التي صدرت بموجبها تلك الشهادات او الرخص او منحت بموجبها معاملة او اعل من شرط الحد الأدنى المقرر طبقا للمعاهدة الدولية للطيران المدني .

#### المادة (٥)

١ - الوفود ، زيوت التشحيم ، قطع الغيار ، معدات الطائرة المادية وتخزونات الطائرة الداخلة الى اقليم احد الطرفين المتعاقدين او المحمولة في تلك الاقليم على الطائرة المائدة للطرف المتعاقد الاخر او مؤسستها المعنية بقصد الاستعمال على او للطائرة التابعة لتلك المؤسسة يجب ان تخضع للمعاملة التالية من قبل الطرف المتعاقد الاول فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ورسوم التفتيش او اية رسوم وطنية اخرى مشابهة او ضرائب محلية ورسوم : -  
أ - في حالة احتفاظ الطائرة بالوقود وزيوت التشحيم عليها من آخر مطار غادرته من ذلك الاقليم تكون معفاة .  
ب - في حالة الوقود وزيوت التشحيم الغير مشدولة في الفقرة أ وقطع الغيار والمعدات المتعاقدة للطائرة وتخزونات الطائرة تخضع لمعاملة ليست اقل افضلية من تلك المطابقة للتزويدات المشابهة الداخلة الى اقليم ذلك الطرف او المحمولة على الطائرة في ذلك الاقليم والمخصصة للاستعمال على او للطائرة التابعة للمؤسسة الوطنية للطرف المتعاقد الاول او للمؤسسة الاجنبية الاكثر رعاية والتي تعمل على خدمات دولية .

٢ - المعاملة المحددة في الفقرة ١ من هذه المادة يجب ان تكون بالاضافة الى وبدون اجحاف لتلك التي كلا الطرفين المتعاقدين قد التزم بها طبقا للمادة ٢٤ من المعاهدة .

#### المادة (٦)

١ - مؤسسة الطيران المعنية من كل طرف متعاقد ينبغي ان تتوفر لها فرصة عادلة ومتكافئة لتسيير حركة الخدمات المتفق عليها والتي تحمل من اقليم احد الطرفين المتعاقدين وتزول في اقليم الطرف المتعاقد الاخر او العكس بالعكس وينبغي اعتبار حركة النقل الحاملة والمزلة في اقليم الطرف المتعاقد الاخر من وإلى نقاط على الخط ذات صفة مكافئة لمؤسسة الطيران المعنية من قبل كل من الطرفين المتعاقدين في مجال تقديمها لخدمة من اجل نقل الحركة المحمولة في اقليم الطرف المتعاقد الاخر والمزلة في نقاط على الخطوط المعنية او العكس بالعكس يجب ان تأخذ بعين الاعتبار المصالح الاساسية لمؤسسة الطيران المعنية من الطرف المتعاقد الاخر في مثل حركة النقل هذه بحيث لا تؤثر وبدون وجه حق على مصالح المؤسسة الاخرى .

٢ - الخدمات المتفق عليها والمقدمة من مؤسسة الطيران المعنية من كل طرف متعاقد ينبغي ان تكون مطابقة تقريبا لمتطلبات الجمهور للنقل على الخطوط المحددة وكل منها ينبغي وكهذه اساسي تقديم السعة الملائمة لتلبية متطلبات نقل الركاب ، البضائع والبريد المحمولة والمزلة في اقليم الطرف الذي عين المؤسسة .

٣ - تقديم السعة لنقل الركاب ، البضائع والبريد والمحمولة من اقليم الطرف المتعاقد الاخر الى نقاط في اقطار ثالثة على الخطوط المحددة او العكس بالعكس ، يجب ان تكون طبقا للمبدأ العام والمتعلقة بـ  
أ - حاجات حركة تحميل او تنزيل في اقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة .

ب - حاجات حركة النقل في المنطقة التي تعبرها مؤسسة الطيران بعد الاخذ بعين الاعتبار الخدمات الاخرى المنشأة من قبل مؤسسات الطيران الواقعة في تلك المنطقة التي تعبرها .

ج - للمتطلبات الاقتصادية لعمليات المؤسسة العائرة .

٤ - السعة المقدمة يجب ان تكون متفق عليها فيما بين الطرفين المتعاقدين قبل البدء في تشغيل الخدمات المتفق عليها وبعد ذلك يجب ان تكون هذه السعة ومن وقت الاخر مجالا للتباحث فيما بين سلطات الطيران المدني للطرفين المتعاقدين وان اية تغييرات في السعة المتفق عليها يجب ان تؤكد بتبادل المذكرات .

٥ - مؤسسة الطيران المعنية من احد الطرفين المتعاقدين تقوم مقدما وليس بأقل من ثلاثين يوما قبل البدء في الخدمة المتفق عليها او اية تغييرات تطرأ عليها او خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلام الطلب من قبل سلطات الطيران المدني بتزويد سلطات الطيران المدني لدى الطرف المتعاقد الاخر بالمعلومات المتعلقة بطبيعة الخدمة ، جداول الرحلات ، انواع الطائرات متضمنة السعة المقدمة على كل من الخطوط المحددة واية معلومات اضافية اخرى حسبما يتطلب لاتفاق سلطات الطيران المدني لدى الطرف المتعاقد الاخر بأن متطلبات هذه الاتفاقية يحرم التقييد بها حسب الاصول .

#### المادة (٧)

يجب ان تكون هناك فرص عادلة ومتكافئة لمؤسسات الطيران المعنية من الطرفين المتعاقدين باستثمار الخدمات المتفق عليها على خطوطها .

المؤسسات المعنية من الطرفين المتعاقدين يجب ان تتمتع بالتسهيلات نفسها والمقررة بموجب انظمة النقد لكل طرف متعاقد في ممارسة المبيعات وكل طرف متعاقد يجب ان يمنح لمؤسسة الطيران المعنية من الطرف المتعاقد الاخر حق التحويل الحر للفائض من الايرادات المتحققة بواسطة هذه المؤسسة في اقليم الطرف المتعاقد الاول في مجال نقل الركاب ، البريد ، والبضائع . هذا التحويل يجب ان يكون بالسعر الرسمي للمدفوعات كيفما كان هذا السعر اوبسعر معادل له في مكان تحقيق تلك الايرادات .

مؤسسة الطيران المدني التابعة لكل طرف متعاقد يجب ان يكون لها الحق في ان تنشئ وتفتح مكاتب فرعية بوظائف ثابتين لها وان تعيين اي وكيل مبيعات عام ووكيل الخدمات الارضية في اقليم الطرف المتعاقد الاخر .  
كل التسهيلات والحقوق المشار اليها في هذه المادة يجب ان تكون ممنوحة الى او ممارسة من قبل المؤسسات المعنية من كل من الطرفين المتعاقدين على اساس المعاملة بالمثل .

#### المادة (٨)

١ - توضع التعريفات على اية خدمة متفق عليها بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بما في ذلك كلفة الاستئجار : الرخ المعقول ، خصائص الخدمة ( كمستويات السرعة والملائمة ) وتعريفات الشركات الاخرى لاي جزء من الخط المحدد ، وهذه التعريفات يجب ان تثبت طبقا للشروط التالية في هذه المادة :

٢ - تحدد التعريفات المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة مع وكالة العمولة المستعملة والمرتبطة معها يجب إذا أمكن أن يتفق عليها فيما يتعلق بكل من الخطوط المحددة فيما بين المؤسسات المعنية وهذا الاتفاق يجب ، حيناً أمكن أن يعمل به ببدء القرارات المتخذة والمطابقة لمؤتمر اجراءات حرية النقل التابع للهيئة الدولية للنقل الجوي ، التعرفة المقررة يجب أن تكون خاضعة لموافقة سلطات الطيران المدني في كلا الطرفين المتعاقدين .

٣ - إذا لم تتمكن مؤسسة الطيران المعنية من الاتفاق على أي من تلك التعريفات أو إذا ولأي سبب لم يتم الاتفاق على تعرفة طبقاً لشروط الفقرة (٢) من هذه المادة ، فيجب على سلطات الطيران للطرفين المتعاقدين أن تسعى إلى اقرار تعرفة بالاتفاق المشترك فيما بينهما .

٤ - إذا لم تتمكن سلطات الطيران من الموافقة على أية تعرفة مقدمة بموجب الفقرة (٢) من هذه المادة أو إلى اقرار أي تعرفة بموجب الفقرة (٣) فإن الخلاف يجب أن يحل طبقاً لشروط المادة (١١) من هذه الاتفاقية .

٥ - لا تدخل أية تعرفة إلى حيز النفاذ إذا كانت سلطات الطيران المدني لأي من الطرفين المتعاقدين غير مقتنعة بها ماعدا ماتصت عليه شروط الفقرة ٣ من المادة ١١ من هذه الاتفاقية .

٦ - التعريفات المقررة بموجب نصوص هذه المادة يجب أن تبقى سارية المفعول إلى حين وضع تعرفة جديدة بموجب شروط هذه المادة .

#### المادة (٩)

يجب على سلطات الطيران المدني في كلا الطرفين المتعاقدين أن تقوم وبناء على طلب سلطات الطرف المتعاقد الآخر بتزويدها بالمعلومات الدورية أو غيرها من البيانات الإحصائية التي يمكن طلبها وبصورة معقولة لاعادة النظر في السعة المروضة على الخدمات المتفق عليها من قبل مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية والتابعة للطرف المتعاقد الاول . ويجب أن تتضمن هذه البيانات جميع المعلومات المطلوبة لافراد حجم حركة النقل المنقولة بواسطة المؤسسات المعنية للخدمات المتفق عليها .

#### المادة (١٠)

يجب أن يكون هنالك مشاورات مستمرة ومنظمة فيما بين سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين للتأكد من التعاون المشترك والوثاق في كافة المسائل التي تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية .

#### المادة (١١)

١ - إذا نشأ أي خلاف فيما بين الطرفين المتعاقدين يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية ، فيجب عليها في اول الامر محاولة فض الخلاف فيما بينها بطريقة المفاوضات المباشرة .

١ - إذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان إلى تسوية الخلاف فيما بينهما بطريقة المفاوضات ، فيجوز لهما الانسحاب على إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم أو شخص للفصل فيه ، أو بحال النزاع إنشاء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين للفصل فيه إلى هيئة تحكيم من ثلاثة أشخاص يعين كل طرف

متعاقداً واحداً من الحكيمين ويعين الحكمان المعينان الحكم الثالث . ويجب على كل من الطرفين المتعاقدين أن يعين الحكم الخاص به خلال فترة ستون يوماً من تاريخ تسلم أي من الطرفين من الطرف المتعاقد الآخر إشعاراً وبالطرق الدبلوماسية يطلب التحكيم لفرض الخلاف . ويجب أن يعين الحكم الثالث خلال فترة ثلاثون يوماً أخرى لاحقة . إذا لم يتمكن أي من الطرفين المتعاقدين من تعيين حكم خلال الفترة المحددة ، أو إذا لم يعين الحكم الثالث خلال الفترة المحددة ، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يطلب من رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني القيام بتعيين حكم أو محكمين وفق ما تقتضيه الحالة . وإذا كان رئيس المنظمة يحمل جنسية أحد الطرفين المتعاقدين أو لأي سبب كان ممنوعاً من القيام بهذه المهمة ، فإن نائبه يجب أن يقوم بالتعيينات الضرورية . ويجب أن يكون الحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة وإن يرأس هيئة التحكيم .

٣ - يصعد الطرفان المتعاقدان بالاستئصال لأي قرار يصدر وفقاً للفقرة (٢) من هذه المادة .

٤ - إذا حدث ولم يمثل أي من الطرفين المتعاقدين أو المؤسسة المعنية من قبل أي منها القرار المتخذ بموجب الفقرة ٢ من هذه المادة ، فللطرف المتعاقد الآخر أن يحدد ، يوقف أو يلغي أية حقوق أو امتيازات قد منحت بموجب هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد المقصر أو المؤسسة الطيران المعنية المقصرة حسبما تكون الحالة .

#### المادة (١٢)

١ - إذا ارتأى أي من الطرفين المتعاقدين أنه من المرغوب فيه تعديل أي نص من هذه الاتفاقية فله أن يطلب اجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر . هذه المشاورات التي تعقد بين سلطات الطيران المدني ، يجب أن تبدأ خلال فترة ستون يوماً من تاريخ الطلب . أية تعديلات يتفق عليها تصبح سارية المفعول عند تأكيدها بتبادل المذكرات الدبلوماسية .

٢ - هذه الاتفاقية يجب أن تعدل بحيث تكون متسابقة مع أية اتفاقية جماعية دولية قد تكون ملزمة لكلا الطرفين المتعاقدين .

#### المادة (١٣)

لكل من الطرفين المتعاقدين في أي وقت أن يحيط الطرف المتعاقد الآخر إذا رغب في إنهاء هذه الاتفاقية . مثل هذا الانسحاب يجب أن يبلغ في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني . وإذا بلغ هذا الانسحاب ، تنتهي هذه الاتفاقية بعد مرور اثني عشر شهراً من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر للانسحاب ، إلا إذا سحب هذا الانسحاب باتفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء هذه المهلة . وإذا لم يقد الطرف المتعاقد الآخر بأنه تسلم الانسحاب فيعتبر أنه قد تسلمه بعد مضي أربعة عشر يوماً من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للانسحاب .

#### المادة (١٤)

هذه الاتفاقية وأي تبادل للمذكرات الدبلوماسية متعلقة بها يجب أن تسجل لدى المنظمة الدولية للطيران المدني :

هكذا من الأعمال

## المادة (١٥)

هذه الاتفاقية يجب ان تتم الموافقة عليها من قبل كل من الطرفين المتعاقدين وفقاً لاجراءاتها القانونية وقدنخلجيز  
النفاذ في تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية التي تؤكد تلك الموافقة .

اثباتاً لذلك وقع المتدويان المفوضان بما لحيا سلطة غولة اليهما من حكومتهما على هذا الاتفاق .

حرر في بالغة الانكليزية في اليوم

من على نسختين أصليتين .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عن حكومة مملكة تايلاند

## جدول

## الخطوط الاردنية

الخطوط التي ستعمل عليها وفي كلا الاتجاهين مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة  
الاردنية الهاشمية :

من عمان عبر البحرين - ابو ظبي - طهران - كراتشي - دلي او بومباي - دكا الى بانكوك .

مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية يجوز لها في اي من او كل رحلاتها  
ان تحلف اي من النقاط الواردة اعلاه شريطة ان تكون الخدمات المتفق عليها على ذلك الخط قسداً من نقطة في  
الاراضي الاردنية .

## الخطوط التايلاندية

الخطوط التي ستعمل عليها وفي كلا الاتجاهين مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية من قبل حكومة  
المملكة التايلاندية .

من بانكوك عبر دكا - دلي - كراتشي او لاهور - كابول او طهران - الكويت الى عمان .

مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية من قبل حكومة مملكة تايلاند يجوز لها في اي من او كل رحلاتها ان تحلف  
اي من النقاط الواردة اعلاه شريطة ان تكون الخدمات المتفق عليها على ذلك الخط قسداً من نقطة في  
الاراضي التايلاندية .

## اعلان

اعلاناً بالقانون المؤقت رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩  
لسنة ( ١٩٦٦ ) قرر مجلس اقليم عمان ترسيح حدود منطقة امانة العاصمة بحيث تشمل مايلي :-

١ - كامل حوض رقم ٢١ ام اذينة .

٢ - كامل حوض رقم ٢٥ عبدون .

٣ - كامل حوض رقم ٢٦ عبدون .

رئيس مجلس اقليم عمان  
الدكتور محمد الزين

هكذا من الأهل